

المحور الأول: ماهية الوساطة المالية

مفهوم الوساطة المالية وتطورها التاريخي

أولاً: مفهوم الوساطة المالية

تعرف الوساطة المالية بعدة تعاريف أهمها:

تعني الوساطة المالية: "الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي. فهذه الهيئات تقوم بتعبئة الادخارات (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح القروض إلى أطراف أخرى من جهة ثانية"

يعرف الوسيط المالي بأنه: "مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقرضين النهائيين، وبذلك يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم وحدات إقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء الأوراق المالية من المقرضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين."¹

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الوساطة المالية تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الاموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي.

ثانياً: التطور التاريخي للوساطة المالية

أن الوساطة المالية وجدت منذ القدم عند الإغريق والرومان الذين كانوا من رواد الفن المصرفي لكنها لم تكن بالمفهوم الذي نعرفه الآن حيث لم تمارس هذه الهيئات الإقراض للغير بالفائدة إلا في نطاق محدود جداً.

وفي القرون الوسطى كان التجار وغيرهم يقومون بالاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية ذهبية كانت أو فضية لدى الصيارفة مقابل إيصال أو تعهد، حيث يعتبرون هم أصحاب الفائض أي الطرف الأول للوساطة أو المقرضين، ومن الناحية الأخرى استخدم الصيارفة النقود المعدنية المودعة لديهم في إعطاء قروض بعدما تأكدوا من أن أصحابها لن يقوموا بطلبها بصورة جماعية وذلك انطلاقاً من خبرتهم في هذا المجال، وكانت القروض تزيد قيمتها على قيمة النقود المعدنية المكسدة لديهم مقابل حصولهم على فوائد من المقرضين الذين يمثلون الطرف الثاني للوساطة، حيث اعتبر الصيارفة هنا وسطاء ماليين. ومن هناك بدأت هذه القنوات أو الهيئات تتنامى وتتفنن في جمع المدخرات وإعطاء القروض.

المطلب الثاني: دواعي ظهور الوساطة المالية

¹ عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، النقود والمصارف وأسواق المال، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص: 67.

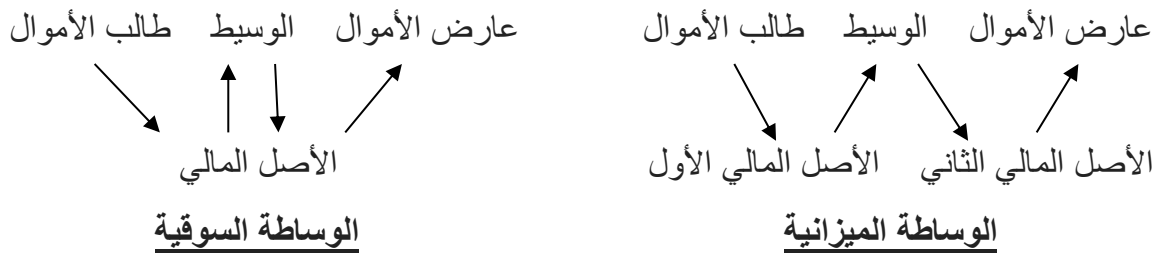
إن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها الوسطاء الماليون هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات العجز و الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، أي بين مجموعتين من المتعاملين المقرضين و المقترضين، وهنا قد يتساءل البعض: هل تستطيع كل مجموعة من المجموعتين القيام بالخدمات التي يقدمها الوسيط بنفسها دون الحاجة إلى تدخله؟ لا بد أن نتوقع منطقيا أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي، وإلا لما احتلت وظيفة الوساطة المالية هذه المكانة العالية ضمن النظم الاقتصادية المعاصرة، وفي الواقع فإن الكثير من الخدمات التي تقدمها هي خدمات يجد الأفراد العاديين أو المؤسسات أنه من الصعب قيامهم بها بأنفسهم، و الكثير من المشروعات تجد نفسها عاجزة على الحصول مباشرة على المبالغ الكبيرة التي تحتاجها، وللتغلب على تلك الصعوبة تستطيع اللجوء إلى مؤسسات الوساطة المالية، التي تتوسط لها لدى الجمهور ولو كانت مساهماتهم قليلة، إلا أنها تستطيع تجميع هذه المساهمات لتؤمن في الأخير المبالغ الكبيرة التي تحتاجها هذه المشروعات، وبهذا تقدم الوساطة خدمات مفيدة لكلا الطرفين.²

إن وجود الوسطاء الماليين في النظم المالية المعاصرة يترتب عليه بشكل أو بآخر تحقيق وفورات حجم اقتصادية تعمل على تخفيض حجم الضياع الاقتصادي الذي يحدث في حالة عدم وجودها، كما أنها تقلل من حجم المخاطر أمام الراغبين في الاستثمار و تهيئ لهم أفضل الظروف، حيث أن التضحية التي يتحملها الفرد من جراء احتفاظه بثروته في شكل نقود أو أصول مالية مباشرة جريا وراء عامل السيولة ستكون باهظة بالمقارنة بما يتحملة الفرد لو احتفظ بثروته كلها أو جزء منها على شكل أصول مالية غير مباشرة.

المطلب الثالث: أنواع الوساطة المالية

يمكن التمييز بين نوعين من الوساطة، وهما وساطة ميزانية ووساطة سوقية، ويختلف تدخل الوسيط في كل منهما كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الوساطة الميزانية والوساطة السوقية



المصدر: لحر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسبيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 24.

من خلال هذا الشكل يمكن شرح الوساطة الميزانية والوساطة السوقية كما يلي:

² حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، عمان، 2000، ص: 323.

الوساطة الميزانية: هي عملية توسط بين حكومتين أو جهتين ماليتين، تهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول ميزانية معينة أو سياسة مالية، هذا النوع من الوساطة يكون ضروريا عندما تكون هناك خلافات أو نزاعات بين الأطراف حول كيفية تخصيص وإدارة الموارد المالية.

ويعمل فيها الوسيط على تحويل مميزات الأصل المالي، فالوسيط يقوم بشراء أوراق مالية أولية ويحتفظ بها في جانب الأصول من ميزانيته، وفي المقابل يقوم بإصدارات مختلفة تسجل في جانب الخصوم.

الوساطة السوقية: هي عملية تيسير وتسهيل التداول بالأوراق المالية عبر الأسواق، وتشمل توفير البنية التحتية والخدمات الضرورية للمستثمرين والشركات لتنفيذ صفقاتهم بسهولة.

يتدخل فيها الوسيط في سوق الأصول المالية كما يلي:

- بتقريب كل من المشتري والبائع في حالة السمسرة مقابل عمولة؛

- عند إجرائه الإصدار لصالح الزبون؛

- الشراء لحسابه الخاص لإعادة البيع مقابل الحصول على هامش؛

ويلاحظ في كل هذه الحالات أن إسهام الوسيط يتركز على مستوى تداول الأصول ورفع السيولة.³

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية للوساطة المالية ووظائفها

³ لحرر خديجة، مرجع سابق، ص: 23

تحتل الوساطة المالية مكانة كبيرة في النظم الإقتصادية المعاصرة بفضل ماتقوم به من وظائف، والتي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بها بمفردهم، فالوساطة المالية لها أهمية بارزة بالنسبة لجميع المتعاملين وللاقتصاد ككل، إلى جانب الوظيفة الأساسية التي تقوم بها والتي تتمثل في عملية تحويل الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي.

المطلب الأول : أهمية الوساطة المالية

يمكن ذكر أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف التمويل و كذا الاقتصاد القومي ككل و ذلك كما يلي:

أولاً: بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

بالنسبة لهذه الفئة من المتعاملين، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها فيما يلي:⁴
-يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقاً الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعتها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

-مصدقية الوسيط المالي مضمونة، و ليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، إنما بصفة رئيسية نظراً للقوانين و التنظيمات المعدة خصيصاً لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، و هو ما لا يتوفر دائماً في حالة علاقة التمويل المباشرة.

-يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

-يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، و لما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به لدى هذه المؤسسة الوسيطة.

ثانياً: بالنسبة لأصحاب العجز المالي

يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:⁵

-تقوم الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة بشكل كافي و في الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، و هي تحقق هذه العملية نظراً لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة. و بما أن هناك تيارات من الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائماً متوفرة في الوقت المناسب.

-وجود الوساطة المالية يسهل للمقترض عملية البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة. فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائماً مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

⁴ نادية أبو فخرة، محمود صبح، شامل الحموي، الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص80.

⁵ سامي خليل، النقود و البنوك، بدون دار نشر، كلية الاقتصاد، القاهرة، 2008 ص 61

-بما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبياً. فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية و بمدة تجميد الأموال. و لكن نظراً للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، و الاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى، و رمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشر.

ثالثاً: بالنسبة للوساطة المالية ذاتها

تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و لكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:⁶

-تستفيد أولاً من الفائدة على القروض، و تعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداتها، بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطاً.

-استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في الوساطة المالية، و يجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

-حصول الوساطة المالية على ودائع يسمح بتوسيع قدرتها على منح القروض و ذلك بإنشاء نقود الودائع، و يعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من ودائع، و هو بطبيعة الحال أمر يزيد من إمكانياتها في زيادة الأرباح.

رابعاً: بالنسبة للاقتصاد ككل

يستفيد الاقتصاد بدوره من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها:⁷

-يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة و تحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.

-تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة و لكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.

-تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، و الوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات.

⁶ نادية أبو فخرة، محمود صبح، شامل الحموي ، مرجع سبق ذكره، ص83

⁷ سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص64

المطلب الثاني : دور الوساطة المالية في توجيه الاستثمار و تمويل المشروعات

تلعب الوساطة المالية دورًا حيويًا في توجيه الاستثمار وتمويل المشروعات، حيث تشكل وسطًا بين المستثمرين والشركات أو المشروعات التي تحتاج إلى تمويل. إليك بعض الأدوار الرئيسية التي تقوم بها الوساطة المالية في هذا السياق:⁸

1. توجيه الاستثمار

توفير معلومات: تقدم الوساطة المالية معلومات متقدمة وتحليلات للمستثمرين حول الفرص الاستثمارية المختلفة والأصول المالية المتاحة.

تسهيل عمليات الاتصال: توفر وسطاء الأوراق المالية والبنوك الاستثمارية وسائل اتصال فعالة بين المستثمرين والأسواق المالية، مما يسهل عليهم اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

2. توفير خدمات تمويلية

ترتيب تمويل: تقوم الوساطة المالية بتنظيم وتسهيل عمليات التمويل للشركات والمشروعات من خلال إصدار الأسهم، والسندات، وترتيب القروض.

تقديم خدمات الاستشارة المالية: تقدم الوساطة المالية استشارات مالية للشركات حول هيكل رأس المال، وتحسين كفاءة الإدارة المالية، وتقديم النصائح بشأن كيفية تحسين جودة التقارير المالية.

3. تقديم السيولة وتسوية الصفقات

توفير سوق ثانوية: يقوم الوسطاء الماليون بتوفير سوق ثانوية حيث يمكن للمستثمرين شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة، مما يساعد في توفير السيولة للأصول المالية.

تسوية الصفقات: تقوم الوسطاء بتسوية الصفقات بين المشتري والبائع، مما يسهل عملية التداول ويضمن تنفيذ الصفقات بشكل سلس.

4. إدارة المخاطر

تقديم خدمات إدارة المخاطر: توفر الوساطة المالية خدمات إدارة المخاطر للمستثمرين والشركات، بما في ذلك استخدام الأدوات المشتقة لتقليل المخاطر المحتملة.

بشكل عام، يمكن القول إن الوساطة المالية تلعب دورًا حاسمًا في توفير بيئة مالية فعالة وفعالة لتوجيه الاستثمار و تمويل المشاريع .

المطلب الثالث : وظائف الوساطة المالية

تقوم الوساطة المالية بعدة وظائف نذكر أهمها فيما يلي :

اولا : تقديم المعلومات المالية و تحليلها⁹

⁸ Principles of Corporate Finance" by Richard A. Brealey, Stewart C. Myers, and Franklin Allen

⁹ عاطف وليم أندرواس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها، دار الفكر

إن العديد من الأفراد الذين ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، قد لا يستطيعون أن يقوموا بجمع و تحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة خصوصا إذا كانت لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون وفي استثمارها، من هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي (و هو ما لا يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته)، و ستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع منخفضة جدا إذا ما تم توزيعها على الحجم الكبير و المتنوع من الأصول التي يجمعونها و يحللونها ، و فضلا عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن هؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب الاستعانة المدخرات سوف يتخذوا بأنفسهم، و غالبا ما تصادف صحة هذا الادعاء لو جزئيا، و حتى إذا لم يكن هذا صحيحا في بعض الحالات، فالأمر المؤكد هو أن تكلفة جمع و تحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقل مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.

ثانيا : تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة¹⁰

و يقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة و الاحتفاظ بها و بيعها و هنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها و من ناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات .

بالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيرا فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول (الأوراق المباعة و المشتراة) من إجمالي هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل واحدة من الأصول (الأوراق المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم .

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشاة، و بالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها و السبب في انخفاض عدد عمليات التي يقوم به المدخرون النهائيون هو ان المدخر النهائي يتعين عليه ان يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته الى السيولة الى تحرير جزء من ارصده المحبوسة في تلك الأصول و طبعا نتوقع ان يتكرر ذلك كثيرا اما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات لان حاجته الى السيولة لا تكون مفاجئة و متكررة فضلا عن انه يتوقع باستمرار ان التيارات النقدية المتدفقة اليه تكون كافية لسد حاجته الى السيولة .

و من ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة و بالصورة التي يكررها المدخرون النهائيون.

ثالثا: توفير السيولة و تدنية المخاطر¹¹

يتميز الوسطاء الماليون بأهم يخلقون سيولة حيث يجعلون من الممكن للمقرضين أن يقدموا قروضا قصيرة الأجل و طويلة الأجل للمقرضين، و رغم حقيقة أنهم استخدموا أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل فإنهم يستطيعون أن يعدوا المودعين بأنهم يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت و أن لديها عدد من المودعين الأفراد الصغار ذوي القرارات المفصلة حول ما إذا كانوا سيسحبون ودائعهم أم لا، حيث

¹⁰ محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في أعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003 ص 120-121

¹¹ توماس ماير، جيمس إسدوستيري، روبرت زدالير، : ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر،

لا ترتبط قراراتهم حول سحب ودائعهم أم لا، و من ثم يستطيع البنك مثلا أن يتنبأ على نحو جيد بالتوزيع الاحتمالي لمسحوبات الودائع في أي وقت و يحتفظون باحتياطيات صغيرة الحجم لمواجهة المسحوبات.

و مع ذلك فإن هذا الوضع الجيد للعمل لا يستمر هكذا دائما، فلنفترض على سبيل المثال أن يخشى العامة إفلاس بنك معين ، فإن عددا كبيرا من المودعين غير المؤمنين سيحاولون ان يسحبوا على ودائعهم على نطاق واسع.

أما الفائدة الأخرى فتكمن في تدنية المخاطر، فالمدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، و بالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه كبير إذا ما حدث و انخفضت أسعارها السوقية و أراد التخلص منها قبل استحقاقها، فإن الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا فانه يستطيع شراء احجام كبيرة و متنوعة من الأصول ، وهو بهذا يحقق قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال ان ترتفع قيمة البعض الاخر في نفس الوقت مما يلغي الأثر الأول .

فضلا على ان الوسطاء الماليين كما ذكرنا من قبل يستطيعون بإمكانيتهم الكبيرة ان يستخدموا اخصائين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية التي تعني بتحليل الائتمان و وضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين ولذلك فان الذي يقتني اصولا مالية لوسيط مالي يعرف انه يجوز دينا في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه بالتنوع الذي يدني حجم المخاطرة المحتملة وهو امر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته.

رابعا : توفير الائتمان و تقديمه إلى راغبه¹²

ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرين (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين و المستهلكين (الوحدات ذات العجز)، ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول المالية المباشرة، و من الواضح أن الوسطاء الماليين يعملون بهذا على سد الفجوة بين الإنتاج و الاستهلاك وهو كما رأينا شرط لضمان نمو الدخل القومي بمعدل مستقر ولقد كان هذا التحول في طبيعة وظيفة الوساطة المالية من الناحية العملية مقترنا بتحول على مستوى الفكر النظري أيضا، فلقد كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى القطاع المالي بصفة عامة على أنه مجرد قطاع محايد كل ما يقوم به هو جمع الموارد المالية ليمول القطاعات الإنتاجية حسب إنتاجيتها، و لقد ظل الفكر الاقتصادي أسير هذه التعاليم، حتى ظهر كينز و حاول جذب الانتباه حول أهمية القطاع المالي حيث قرر أن التوازن العام للاقتصاد القومي لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن العام في مختلف القطاعات بما فيها القطاع المالي، فشرط التوازن العام في النظرية الكينزية هو توازن سوق النقد و المال و سوق الإنتاج و سوق العمل، و في الأونة الأخيرة ظهرت كتابات مختلفة تؤكد على أهمية السوق المالي و تظهر بوضوح الكيفية التي يرتبط بها التطور الاقتصادي للسوق بتطوره المالي كما تظهر ارتباط كمية النقود و رأس المال العامل من جهة بحجم الناتج القومي و ثروة الأفراد من جهة أخرى.